

## مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

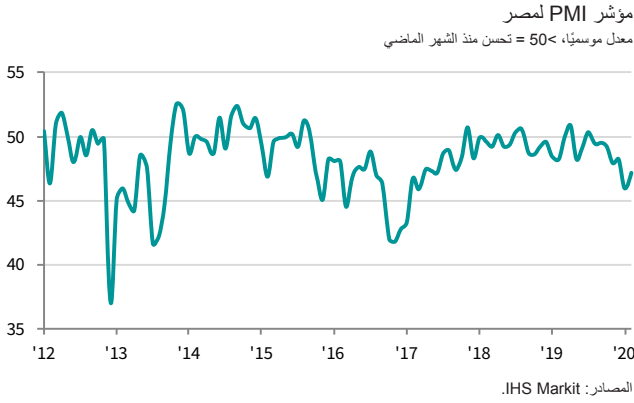
### استمرار تراجع القطاع الخاص غير النفطي في فبراير

#### النتائج الأساسية:

تراجع الإنتاج للشهر السابع على التوالي، ولكن بمعدل أبطأ

استمرار هبوط مبيعات التصدير بشكل حاد

تراجع ضغوط التكلفة يعطي مساحة لمزيد من التخفيضات



#### تعليق

وتعليقًا على نتائج الدراسة الأخيرة، قال فيل سميث، الخبير الاقتصادي الرئيسي في مجموعة IHS Markit:

"ظل القطاع الخاص غير النفطي في مصر غارقًا في الركود في شهر فبراير، فعلى الرغم من تحسن مؤشر مدراء المشتريات من أدنى مستوى خلال ثلاثة أعوام سجله في يناير، إلا أن البيانات الأخيرة لا تزال تُظهر ضعفًا واسع النطاق عبر الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف.

"وتشير أدلة الدراسة إلى وجود حلقة مفرغة من ظروف سوق العمل الضعيفة التي تؤدي إلى انخفاض المبيعات المحلية، وبالتالي مزيد من الانخفاض في عدد الموظفين.

"من المشجع أن نرى أن الشركات تحاول كسر هذه الحلقة عن طريق خفض أسعار الإنتاج كجزء من الجهود المبذولة لزيادة المبيعات.

"ولسوء الحظ بالنسبة للشركات المحلية، فإن ظروف السوق المحلية الصعبة تتفاقم بسبب ضعف الطلب الخارجي، مع استمرار انخفاض طلبيات التصدير بشكل حاد في فبراير.

"إن انتشار فيروس كورونا في الصين لا يؤثر سلبيًا على مبيعات التصدير فحسب، بل يُضعف ثقة الشركات أيضاً".

استمر الانكماش بالقطاع الخاص غير النفطي في مصر خلال شهر فبراير، وشهد مزيدًا من التراجع في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف. وأدى ضعف الطلب وتراجع ضغوط التكلفة معًا إلى قيام الشركات بتخفيض متوسط أسعار السلع والخدمات، إلا أن معدل التخفيض كان في تراجع للشهر الثالث على التوالي. ظلت توقعات الشركات بشأن الإنتاج المستقبلي إيجابية، لكنها تراجعت إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر.

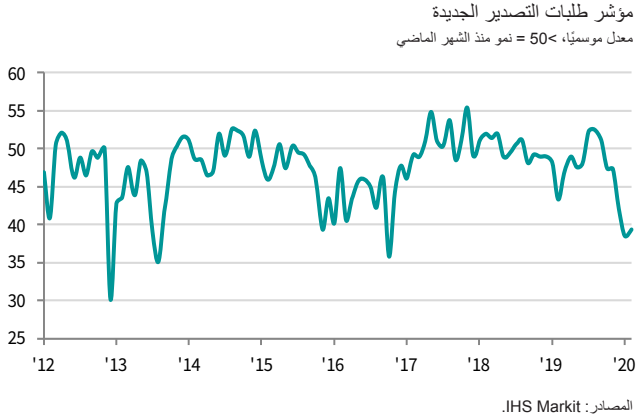
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليُقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انكماشًا للشهر السابع على التوالي في شهر فبراير. وارتفعت القراءة الأخيرة (47.1 نقطة) عن قراءة شهر يناير الأدنى في ثلاث سنوات (46.0 نقطة) لكنها ظلت تشير إلى تراجع آخر قوي في اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي.

واستمر التراجع ناتجًا عن انخفاض معدل الطلب، وأشارت الشركات غير النفطية إلى تراجع الأعمال الجديدة للشهر السابع على التوالي في شهر فبراير. ورغم أن معدل التراجع قد انخفض منذ يناير، فقد ظل قويًا وكان ثاني أسرع معدل منذ مايو 2017. وأشارت التقارير الواردة من الشركات المشمولة بالدراسة إلى أن ضعف ظروف سوق العمل استمر في تقويض الطلب المحلي، كما أظهرت البيانات تراجعًا حادًا آخر في الأعمال الجديدة الواردة من الخارج.

وعلى غرار ما شهدته الأعمال الجديدة، انخفض إنتاج السلع والخدمات في القطاع الخاص غير النفطي في مصر للشهر السابع على التوالي في فبراير، مع انخفاض معدل التراجع بالمثل منذ فترة الدراسة السابقة، رغم بقاءه قويًا في ضوء المعايير التاريخية.

بسبب ضعف الطلب وانخفاض طلبات الإنتاج، قلصت الشركات غير النفطية نشاط التوظيف والشراء خلال شهر فبراير. انخفضت أعداد الموظفين بأسرع معدل منذ سبتمبر 2017، في حين كان انخفاض مستويات الشراء هو الأقوى في ثلاث سنوات تقريبًا.

تابع...



وانخفض مخزون المشتريات تبعاً لذلك. في الوقت نفسه، انعكس انخفاض الطلب على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأخرى على استقرار مواعيد تسليم الموردين، بعد تدهورها خلال الشهرين السابقين.

أما من ناحية التكلفة، فقد ارتفع متوسط الأسعار المدفوعة للمشتريات بشكل هامشي فقط في فبراير، ليستمر بذلك التوجه المسجل خلال الأشهر الأربعة الماضية. وكانت هناك زيادة أخرى في تكاليف الموظفين، إلا أن معدل التضخم كان معتدلاً نسبياً. وعليه فقد زادت النفقات التشغيلية الإجمالية بشكل متواضع، وبمعدل من أبطأ المعدلات على مدار تاريخ السلسلة (منذ أبريل 2011).

أتاح تراجع ضغوط التكلفة فرصة للشركات غير النفطية لمحاولة زيادة المبيعات من خلال التخفيضات. وشهد شهر فبراير انخفاضاً في متوسط الأسعار المفروضة على السلع والخدمات للشهر الرابع على التوالي، مسجلاً أطول سلسلة انخفاض منذ خمس سنوات ومع ذلك، فقد كان معدل انخفاض أسعار المبيعات هو الأضعف في السلسلة الحالية.

وأخيراً، أظهرت دراسة فبراير أن الشركات غير النفطية ظلت، في المتوسط، منافلة بشأن مستقبل النشاط على مدار الـ 12 شهراً القادمة. ومع ذلك، فقد تراجعت درجة التفاؤل للشهر الثاني على التوالي إلى أضعف مستوى منذ سبتمبر الماضي، في ظل المخاوف بشأن تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني.

### تعليق

فيل سميث  
خبير الاقتصادي الرئيسي  
IHS Markit  
هاتف: +44 149 146 1009  
phil.smith@ihsmarkit.com

كاترين سميث  
العلاقات العامة  
IHS Markit  
هاتف: +1 781 301 9311  
katherine.smith@ihsmarkit.com

**نبذة عن IHS Markit** (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وآقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة [katherine.smith@ihsmarkit.com](mailto:katherine.smith@ihsmarkit.com).  
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

**نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)**  
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقررتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

**المنهجية**  
يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسمياً.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسمياً.

جُمعت بيانات شهر فبراير 2020 في الفترة من 12-20 فبراير 2020.  
لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ [economics@ihsmarkit.com](mailto:economics@ihsmarkit.com).

### إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "PMI® Purchasing Managers' Index" إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.